الكهرباء : إخفاق شركات روسيّة بتنفيذ عقود كهربائيّة للطاقة

□ بغداد / متابعة المدى

أعلنت وزراة الكهرباء عن اخفاق شركات روسية في تنفيذ العقود معها، داعية جميع الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية إلى التعامل مع الشركات الروسية الرصينة وتجنب الوهمية منها.

وقال المتحدث باسم وزارة الكهرباء مصعب المدرس لـ"شفق نيوز" إن "الوكيل الأقدم لوزارة الكهرباء رعد الحارس دعا خلال ترؤسه اجتماعاً للجنة العلاقات العراقية الروسية بصفته نائباً لرئيس اللجنة والتي تضم الهيئة الوطنية للاستثمار والبنك المركزي العراقي واتحاد الغرف التجارية واتحاد رجال الأعمال العراقيين واتحاد الصناعات العراقي وأمانة بغداد، الجهات الرسمية الى ضرورة التعامل مع الشركات الروسية الرصينة وتجنب التعامل مع الشركات الوهمية". وأشار المدرس إلى أن "الجانب الروسي تلكأ في تنفيذ بعض العقود مع وزارة الكهرباء"، مبيناً أنه "تم مفاتحة مجلس الوزراء بهذا الخصوص".

وأضاف المتحدث باسم وزارة الكهرباء أن "ممثلي الوزارات والهيئات غير المرتبطة بالوزارة خلال الاجتماع أشاروا الى تلكؤ عمل بعض الشركات الروسية مقترحين وضع بعضها في القائمة السوداء خاصة تلك التي لديها أعمال في قطاع وزارة الصحة".

وتابع المدرس أن "الاجتماع عرض أيضاً المشاكل مع بعض المصارف الروسية، داعين الجانب الروسي الى التعامل مع مصرفي الرشيد والرافدين، وتأكيدهم على تبادل الخبرات في جميع مجالات عمل الوزارات العراقية مع الجانب الروسي". ويعاني العراق نقصاً في الطاقة الكهربائية منذ بداية سنة ١٩٩٠، وازدادت ساعات تقنين التيار الكهربائي بعد العام ٢٠٠٣، في بغداد والمحافظات، بسبب قدم الكثير من المحطات بالإضافة إلى عمليات التخريب التي تعرضت لها المنشآت خلال السنوات الماضية، حيث ازدادت ساعات انقطاع الكهرباء عن المواطنين إلى نحو عشرين ساعة في اليوم الواحد.

في ظل الدعوات المتعالية لدمجها

ماليّون لـ(المدى الاقتصادي) : ضعف الإقراض بالمصارف الخاصة سببه قلة رأس المال

عملة عراقية

□ بغداد /أحمد عبد ربه

انتقد خبراء ماليون ومصرفيون انحسار الاقراض في البنوك الأهلية مشيرين في نفس الوقت الى عدم تطبيقها التعليمات التي اصدرها البنك المركزي برفع رأس مالها الى ٢٥٠ مليار دينار وبينوا من خلال أحاديثهم لـ(المدى) :الى ضرورة تحديث القوانين القديمة والنهوض بواقع القطاع الخاص كونه الحاضن الطبيعي للمصارف الأهلية والدافع الرئيسي لزيادة عمليات الإقراض .

وعزا الخبير الاقتصادي ثامرالهيمص اسباب قلة الاقراض بالمصارف الإهلية الى محدودية رأس المال فيها مشيراً الى انها لم تطبق شروط البنك المركزي برفع رأس مالها الى ٢٥٠ مليار دينار .

وقال الهيمص لـ(المدى):عمل معظم المصارف الخاصة في الوقت الحاضر متلكئة وغير جاهزة بالاضافة الى خطورة عنصر الائتمان بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بالبلد لافتاً الى غياب الضمانات التي تعتمد عليها البنوك الاهلية فتكون مقيدة بالائتمان المضمون والمحدد كرواتب الموظفين.

وأضاف الهيمص : ان ضعف صوتهم السياسي في صناعة القرار ادى الى ظغطغة مركزهم أمام الجهات المسيطرة والمتمثلة بالبنوك الحكومية لافتاً الى ان الكادر الموجود بالمصارف الاهلية لا يتمتع بالتجربة المصرفية السابقة العميقة بالاضافة الى العقلية البيروقراطية الموجودة.

ودعا الى ضرورة تحديث القوانين القديمة التي لا تؤهل المصرف بأخذ دوره الكامل من حيث التحويل الخارجي. من جانبه ربط الخبير الاقتصادي ماجد الصوري صعوبة الاقراض في المصارف الاهلية بالظروف المتعلقة بالوضع السياسي والاقتصادي لافتاً إلى غياب الدور الفاعل للقطاع الخاص في تنشيط مثل هكذا عملية . وقال الصوري لـ (المدى):ان عدم تطوير القطاع الخاص بالبلد القى بضلاله سلباً على ضعف الاقراض في القطاع المصرفي الاهلي كون الاول يعتبر الحاضنة الطبيعة للمصارف بالاضافة الى عدم وجود ثقة عالية من قبل المصارف الدولية بالمحلية نتيجة ضعف الواقع الاقتصادي والسياسي بالبلد . واوضح الصوري :ان الادارات العليا الحكومية لا تعطي الامكانية الكبيرة لتوسيع عمل المصارف الخاصة كالزيادة المتعلقة بالودائع والحسابات الجارية . وتابع الصوري :ان العملة المحلية بالوقت الحاضر استطاعت ان تحصل على ثقة المتعاملين . مشيراً الى انه قد نحتاج الى اموال كبيرة جداً في حين تحسن الوضع الاقتصادي في البلد وارتفع نشاط القطاع الخاص في جميع المجالات . ودعا الى ضرورة توفر الثقافة مصرفية عالية لدى العاملين والمتعاملين للنهوض بالتنمية الاقتصادية بكل قطاعات البلد.

بدوره انتقد الخبير المالي فاروق الرمضاني عمل المصارف الاهلية بالبلد مبيناً ان ذلك ادى الى انحسار الاقراض فيها. وقال الرمضاني :لـ(المدى):ان النظام المصرفي الموجود بالبلد مبني على اسس غير سليمة مشيراً الى ان البنك المركزي اصدر اللائحة الارشادية التي تنظم عملية الاقراض بهذه المصارف . واضاف الرمضاني :ان عمليات التنظيم التي اصدرها البنك المركزي قيدت حركة الاقراض بالمصارف الاهلية مبيناً ان معظم إدارات هذه المصارف تجاوزت الضوابط . وتابع الرمضاني :ان معظم المصارف تعمل بنفس الفكرة المعينة فتمنح القروض التي لا تحتوي على ضمانات لافتاً الى انها تدرس النفقات النقدية للمقترضين من حيث الامكانية. واوضح ان كل مصرف له هدفان جمع الاموال ومنح القرض، وادارة الاموال تكون عليها فائدة معينة فهذه المبالغ تستثمر على شكل الاقراض.

ويرى بعض الخبراء ضرورة دمج المصارف الاهلية غير القادرة على رفع رؤوس أموالها الى المستويات التي قررها البنك المركزي للنهوض بأدائها وتوسيع خدماتها المصرفية او دخول شريك اجنبي يساندها مع تقديم الدعم الحكومي لها وتشجيعها، ما يسهم على زيادة الاقراض بهذه المصارف. وانتقد اعضاء في مجلس النواب في وقت سابق المصارف الحكومية لعدم التعاون مع الأهلية ودعمها بما يفسح امامها الطريق لادخال الشركات الاجنبية الراغبة بالاستثمار الى البلاد.

وقالوا في تصريحات صحفية : إن عدم تقديم الدعم لقطاع المصارف الأهلية من قبل الحكومة والجهات ذات العلاقة له تأثير سلبي على دخول الشركات الأجنبية الاستثمارية الى البلاد، خاصة اذا كانت المصارف الأهلية مصارف قوية ورصينة وتمتلك أموالا تتمكن من خلالها ان تكون الوسيط او المغطي للشركات الراغبة بالدخول الى البلد للاستثمار. ويسيطر أكبر بنكين مملوكين للدولة وهما مصرف الرشيد ومصرف الرافدين على النظام المصرفي اذ تعتمد المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص على هذين المصرفين في التعاملات المالية بنسبة ٨٥ ٪.

ويوجد في البلد نحو ٣٦ بنكا خاصا صغيرا برؤوس اموال محدودة .

السيطرة النوعية : ١٣٠٠ أنموذج يفحص شهرياً عبر ٢٣ منفذاً

□ بغداد / وكالات

قال الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية إن عدد النماذج المفحوصة شهريا من المواد الداخلة الى العراق عن طريق الحدود، زاد الى الضعف، مؤكدا على عدم دخول البلاد أي مواد غير مطابقة للمواصفات منذ عدة أشهر. وقال رئيس الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية سعد عبد الوهاب لـ"شفق نيوز"، ان "العراق يمتلك حاليا ١٣ منفذا بريا، وخمسة منافذ بحرية، وخمسة اخرى جوية"، مشيرا الى ان "الجهاز يفحص ١٣٠٠ أنموذج داخلة من هذه المنافذ شهريا". وسبق لوزارة التخطيط والتعاون الانمائي، أن وجهت المنافذ الحدودية بعدم إدخال أي بضاعة، لا تحمل ترخيص فحص من دول صناعتها، ابتداء من شهر تموز الماضي، واعلنت، أن"العراق يتجه لتطوير نوعية البضائع والمواد المستوردة ومنع إغراق السوق ببضائع ذات مناشئ رديئة وليست بمستوى الاستهلاك". وأضاف عبد الوهاب، انه "خلال خمسة اشهر جرى فحص أكثر من ١٣ الف شهادة وبكل شهادة خمس سلع اي جرى فحص نحو ٥٠ الف مادة خلال هذه الاشهر"، مشددا على ان "اي مواد غير مطابقة للمواصفات لم تدخل البلاد منذ اشهر".ولفت إلى ان "السبب وراء العثور على مواد غذائية غير صالحة في الاسواق يعود الى طريقة خزن هذه المواد من قبل التاجر او البائع". وكانت وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، قد أعلنت في نهاية نيسان الماضي، عن تعاقدها مع شركتين فرنسية وسويسرية لفحص السلع والبضائع المستوردة للعراق في بلد المنشأ، وهما (اس جي اس) السويسرية وشركة (بريو فيرتاس) الفرنسية العالميتين اللتان لديهما فروع في جميع أنحاء العالم ولهما صلاحيات لفحص البضائع والسلع من الدولة المستوردة من بلد المنشأ، وقالت الوزارة، إن" وزارة التخطيط والتعاون الانمائي قررت حظر المواد الغذائية التي لا تحمل تراخيص من الشركتين السويدية والفرنسية التي تعاقد العراق معها". ويرتبط العراق مع الدول المجاورة بعدة منافذ حدودية أبرزها، منفذ إبراهيم الخليل الذي يربط العراق بتركيا ومنفذي الوليد وربيعة مع سوريا، ومنفذ طريبيل مع الأردن، ومنفذ عرعر مع حدود السعودية، ومنفذي الشلامجة والمنذرية مع إيران.

لجان نيابية تتفق على إلغاء المادة (٢٥)من الموازنة

□ بغداد/المدى

أعلن النائب الأول لرئيس مجلس النواب قصي السهيل أمس الأحد عن اتفاق أربع لجان نيابية على إلغاء المادة ٢٥ من الموازنة العامة ووضع ضوابط مشددة للمشاريع التي يكون فيها الدفع بالآجل، داعياً إلى ضرورة الإسراع بانجاز الموازنة لما لها من تأثير مباشر على المشاريع الخدمية والاقتصادية للمواطنين. وقال السهيل في بيان صدر عن مكتبه امس الاحد إن السهيل ترأس اجتماعاً مع رؤساء وأعضاء اللجان المالية والاقتصادية والقانونية والنفط والغاز لمناقشة بعض الفقرات في الموازنة المالية والتي عليها إشكالات واختلافات بوجهات النظر"، مبيناً أن "المجتمعين اتفقوا على إلغاء المادة ٢٥ من الموازنة المالية". وأضاف السهيل أن "المجتمعين اتفقوا على وضع ضوابط مشددة للمشاريع التي يكون فيها الدفع بالآجل وإضافة فقرة في الموازنة تتعلق بتدقيق حسابات مؤسسات الدولة من قبل البرلمان وبشكل شهري ويتم إرسال تعليمات الموازنة بعد التصويت عليها إلى المحافظات خلال أسبوع"، مشيراً إلى أنهم "اتفقوا أيضاً على أن يمنع منح السلف من قبل الحكومة إلا بموافقة البرلمان فيما تم وضع خيارين للوفورات المالية الأول يتعلق بإيجاد جدول للأولويات وفق ضوابط والثاني يكون بموازنة تكميلية". وأكد السهيل أنه "جرى أيضا الاتفاق على أن تكون صياغة التعديلات من قبل اللجنة القانونية"، مشدداً على ضرورة أن "تكون الملاحظات التي تقدم من قبل النواب واللجان مشخصة للسلبيات لأن ضرب الموازنة بالكامل سيكون فيه مضرة للبلد". ولفت السهيل إلى أن " ضرورة الإسراع بانجاز الموازنة المالية لما لها من تأثير مباشر على المشاريع الخدمية والاقتصادية للمواطنين بالإضافة إلى إطلاق الدرجات الوظيفية". وكان رئيس لجنة تقصي الحقائق النيابية لتسوية حسابات صندوق تنمية العراق أحمد الجلبي طالب في (١٥ شباط ٢٠١٢)، برفع المادة ٢٥ من هذا القانون لأنها أجازت

قصي السهيل

لوزير المالية إطفاء سلف من ١/١/ ٢٠٠٤ وحتى ١٢/٣١/ ٢٠١١، أنفقت قسماً منها بدون تخصيص من الموازنات، مبيناً أن هذه المادة يجب أن ترفع من قانون الموازنة لأنها بمثابة صك غفران لكل المتجاوزين الذين أنفقوا المال العام دون مخصصات في الميزانية خلافاً لقانون الإدارة المالية رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٤.

يشار إلى أن وزير المالية رافع العيساوي، أعلن في كانون الأول ٢٠١١، عن إقرار الحكومة للموازنة لعام ٢٠١٢ التي بلغت ١١٧ تريليون دينار وبعجز بلغ ١٤ تريليوناً، وباعتماد إنتاج مليونين و٦٠٠ ألف برميل يومياً وبسعر ٨٥ دولاراً للبرميل الواحد.

وسبق أن طالب رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي في (٢٨ تشرين الثاني ٢٠١١)، بضرورة الإسراع في انجاز الموازنة السنوية للعام ٢٠١٢ خلال مدة قصيرة، مؤكداً على ضرورة عدم المساس بحقوق المحافظات في ضخ الأموال باتجاه إقامة المشاريع والاستثمارات، فيما أكد الصندوق الدولي أنه يعمل على تخفيض وتقليل الموازنة الجارية في ميزانية العراق لعام ٢٠١٢.

يذكر أن وزارة التخطيط العراقية أعلنت في (٢٢ أيلول ٢٠١١)، أن الموازنة المالية للعام ٢٠١٢، ستتراوح بين ١١٢ و١٢٠ مليار دولار، مؤكدة أن ٣٥٪ منها خصصت للموازنة الاستثمارية، في حين بلغت موازنة العام ٢٠١١ ٨١,٩ مليار دولار بعجز بلغ ١٣,٣ مليار دولار.

برلماني : الموازنة العامة ستؤثر سلباً على القطاع الخاص

□ بغداد / متابعة المدى

انتقد عضو اللجنة الاقتصادية قصي جمعة الموازنة العامة كونها ستؤثر سلباً على القطاع الخاص من ناحية عدم اعفائه من الضرائب والرسوم الكمركية عكس القطاع العام. وقال جمعة لـ(الوكالة الاخبارية للانباء) : إن الموازنة العامة ثبتت فيها فقرة في المادة (٢٥) باعفاء جميع الشركات الحكومية من الرسوم الكمركية والضرائب المترتبة عليها، بالمقابل ستضاعف الضرائب على القطاع الخاص في الوقت الذي يحتاج هذا القطاع الى الدعم الحكومي والاعفاءات للنهوض به.

وأشار الى أن هناك مقترحات عدة مقدمة من قبل النواب ولكنها جميعها تصب على الموازنة التشغيلية، مبيناً أن الموازنة ستضل على ما هي عليه إلا بوجود تغييرات طفيفة عند إقرارها.

وتوقع إقرار الموازنة العامة خلال الأسبوع الحالي كون رئيس مجلس النواب دعا الى مواصلة الدوام في مجلس النواب خلال الأسبوع الحالي لتمرير الموازنة وإقرارها. وكان وزير المالية رافع العيساوي قد أعلن في الثامن من شهر كانون الأول من العام الماضي، في مؤتمر صحافي أن مجمل الموازنة العراقية للعام الحالي بلغت (١١٧) ترليون دينار وما تزال تراوح في أروقة مجلس النواب الذي لم يصوت عليها لحد الآن بسبب وجود اعتراضات كثيرة عليها من جانب العديد من الكتل السياسية .

الزراعة والاستثمار يتفقان على تنفيذ المشاريع الزراعية

□ بغداد /المدى

أعلنت وزارة الزراعة أنها اتفقت مع هيئة الاستثمار على تفعيل نظام النافذة الواحدة في تنفيذ المشاريع الاستثمارية . وقال مدير عام دائرة المشاريع الاستثمارية صباح الدرع بحسب (آكانيوز) : انه تم الاتفاق مع هيئة الاستثمار على العمل بمشروع النافذة الواحدة وتطبيقه في المشاريع الزراعية في المحافظات . وأضاف أن الوزارة عرضت ١٠ ملايين دونم للاستثمار في جميع المحافظات وهي بانتظار قدوم المستثمرين لغرض تسهيل عملهم في الحصول على رخصة استثمارية في المجال الزراعي ". وأشار إلى أن " العراق بدأ يتقدم بشكل ملموس في تعزيز قدرة الاستثمار الزراعي لتحسين أداء منتجاته الزراعية بهدف الوصول إلى الاكتفاء الذاتي. وطالب البنك الدولي هيئة الاستثمار في وقت سابق بتفعيل نظام النافذة الواحدة وتشكيل لجنة تضم موظفين كبارا لتسهيل دخول الشركات الاستثمارية إلى العراق بهدف تعزيز الاستثمار في البلاد . وأعلنت وزارة الزراعة انها حددت ١٩٥ فرصة استثمارية لتنفيذ مشاريع زراعية تشغل ١٠ ملايين دونم في ١٨ محافظة عراقية . وأنجزت الوزارة خارطتها الاستثمارية لعام ٢٠١١ والتي بلغت أكثر من ٩٠٠ مليار دينار لتنفيذ ٢٩ مشروعا استثماريا بلغت نسبة انجازها ٤١٪". ووصل عدد المشاريع الاستثمارية ضمن المبادرة الزراعية نحو ١٩ مشروعاً ، أما نسبة الانجاز فقد وصلت إلى ٦٥٪ بقيمة ٣٧ مليار دينار.

كربلاء تحذر من فناء الأسماك

□ كربلاء /المدى

حذر مجلس محافظة كربلاء امس الاحد تعرض الأسماك إلى الفناء بسبب استخدام أساليب فتاكة في صيدها، داعيا لتحويل أجزاء من الأنهار والمسطحات المائية الى محميات طبيعية يحظر فيها الصيد للحفاظ عليها وضمان تكاثرها مجدداً. وقال رئيس لجنة الزراعة ستار العرداوي لـ"السومرية نيوز"، إن "الثروة السمكية في البلاد تتعرض إلى الإفناء من قبل الصيادين الذين يستعملون وسائل فتاكة للحصول عليها"، مشيراً إلى أن "عدداً منهم يستعملون السموم والكهرباء في صيد الأسماك". وأضاف العرداوي أن "هذه الوسائل تقضي على الأسماك الصغيرة والكبيرة معاً وتعرض الثروة السمكية إلى الفناء في غضون سنوات قليلة"، مبيناً أن "هذه الوسائل كانت تستخدم في السنوات الماضية، وقد تسببت بانحسار كميات الأسماك في الأنهار والمسطحات المائية". وأوضح أن "خطر وسائل الصيد الجائر عظيم في الوقت الحاضر، لأن العراق خسر أجزاء كبيرة من المسطحات المائية، وتعاني أنهاره من انخفاض مناسيب المياه"، لافتاً إلى أن "أثر السموم والصعق بالكهرباء يكون أكبر على الأسماك التي لا تجد مساحات كافية من المياه تتوارى فيها". ودعا العرداوي وزارة الزراعة، إلى "اعتبار بعض المسطحات المائية، وأجزاء من الأنهار محميات طبيعية يمنع الصيد فيها"، عاداً "هذا الإجراء يسهم نسبياً في حماية ما تبقى من الثروة السمكية". يذكر أن سياسات النظام السابق أواخر القرن الماضي، أدت إلى فقد العراق مساحات واسعة من أهوار الجنوب التي كانت واحدة من أكبر المسطحات المائية في المنطقة، وشكلت بيئة مناسبة لتكاثر الأسماك وغيرها من الأحياء المائية ونموها، كما اختفت في السنوات الأخيرة بحيرات أخرى مثل بحيرة الرزازة بكربلاء بسبب موجة الجفاف وانخفاض مناسيب المياه في دجلة والفرات. وأصدرت وزارة الزراعة مطلع شباط الجاري، قراراً يمنع صيد الأسماك في المسطحات المائية، في المحافظات كافة لحلول موسم التكاثر، في حين شكا مسؤولون محليون في المحافظات من غياب آلية واضحة لتطبيق هذا القرار، مؤكدين أن الصيادين ما يزالون مستمرين بصيد الأسماك.

من احواض الاسماك العراقية